كلمة دولة فلسطين امام لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال دورتها ال 74

يلقيها سعادة السفير د. عمر عوض الله، مساعد وزير الخارجية والمغتربين لمنظمات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية،

رئيس الفريق الوطني لمناقشة التقرير الاولي لدولة فلسطين الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

27-28 أيلول/سبتمبر 2023

جنيف /سويسرا

السيد رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

بإسم دولة فلسطين، يشرفني وأعضاء الوفد الفلسطيني ان نقدم لكم التقرير الاولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي تم اعداده في معرض استجابة دولة فلسطين لالتزاماتها ووفاءً لواجباتها الواردة في العهد ولا سيما المادة 16 منه، ويستعرض التقرير اهم التدابير والأطر والمرجعيات الوطنية، بالإضافة الى الإنجازات والاستراتيجيات والتشريعات التي تعكس مدى التزام دولة فلسطين بكافة أركانها وقطاعاتها بتنفيذ الأحكام المُدرجة في العهد الدولي، كما يتناول التقرير الصعوبات والمعيقات التي أثرت على تنفيذ بعض الالتزامات، على رأسها الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري طويل الأمد وانتهاكاته وجرائمه المستمرة، والذي يعتبر السبب الرئيس في إعاقة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه القانونية غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير المصير وفرض سيادته على أرضه، وموارده، والتي اعتبرتها المادة الاولى المشتركة في العهدين الدوليين، ركيزة أساسية للشعوب لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

كما نتطلع الى حوار بناء مع أعضاء لجنتكم الموقرة يتم من خلاله الإجابة على اسئلتكم واستفساراتكم، والاستفادة من التوصيات الختامية الصادرة عن لجنتكم لضمان حسن تطبيق وتنفيذ احكام العهد الدولي وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين دون أي تمييز لأي سبب كان، وهو ما اكدت عليه وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني، والقانون الأساسي، وقرارات المجلس الوطني، وهو ما تبنته ايضاً السياسات

العامة والخطط والاستراتيجيات الوطنية لضمان تمتع كافة أبناء الشعب الفلسطيني بحقوقهم والارتقاء بحالة حقوق الانسان في ارض دولة فلسطين المحتلة.

وفي هذا الصدد اسمحوا لي ان أقدم لكم أعضاء الوفد الفلسطيني؛ برئاستي السفير د. عمر عوض الله مساعد وزير الخارجية والمغتربين لمنظمات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية في وزارة الخارجية والمغتربين، وسأبدأ بالسيدات:

- سكرتير ثاني ميرال حمودة ، مستشارة قانونية في قطاع العلاقات متعددة الأطراف في وزارة الخارجية والمغتربين.
- الاستاذة أروى التميمي، مديرة دائرة الشؤون القانونية في وزار الصحة.
- الأستاذة بثينة حمدان - مدير عام دائرة العلاقات الدولية والعامة في وزارة الثقافية.
- الأستاذة وفاء الاعرج – مستشارة قانونية في وزارة شؤون المرأة.
- الاستاذ عاصم خميس، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية ومدير عام إدارة شؤون الاسرة في وزارة التنمية الاجتماعية،
- الأستاذ أيوب عليان- وكيل مساعد وزارة التربية والتعليم.
- الأستاذ ثائر خليل، مدير عام نيابة حماية الاحداث في النيابة العامة.
- الأستاذ حمدي الخواجا – مدير عام دائرة التخطيط والسياسات في هيئة مكافحة الفساد.
- الأستاذ قدري بشارات – مدير عام أداء الموازنة في وزارة المالية.
- الأستاذ رشاد يوسف – مدير دائرة السياسات والإحصائيات في وزارة الاقتصاد الوطني.
- الأستاذ كمال الشافعي-مستشار قانوني ورئيس ديوان مكتب وزير العمل في وزارة العمل.
- الأستاذ مراد المدني – مستشار قانوني في سلطة جودة البيئة.
- الأستاذ محمد قلالوة -مدير عام دائرة الإحصاءات الاقتصادية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

السيدات والسادة المحترمين،

يحيي المجتمع الدولي هذا العام الذكرى الى 75 لتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تم الاعتراف من خلاله بالكرامة الإنسانية المتأصلة لجميع أعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة والتي هي أساس الحرية والعدل والسلام، الا انه في ذات العام، تعرض شعبنا الفلسطيني الى ابشع عملية تطهير عرقي " النكبة"، الجريمة ضد الإنسانية التي تحول فيها الشعب الفلسطيني الى لاجئين، وواجه مشروعاً استعمارياً يهدف إلى استئصاله وترحيله قسراً عن أرضه وإنكار وجوده، في حين أكد هذا الإعلان أن الحقوق الواردة فيه يجب أن تُكفل لكل إنسان في كل بقعة على الأرض، كان الإنسان الفلسطيني ومازال يُحرم من أبسط حقوقه القانونية ، وعلى رأسها الحق بالحياة .

فمنذ أكثر من عشرة الاف سنة، وُجد الشعب الفلسطيني ~~وتواجد~~ واستمر بالعيش دون انقطاع، على ارض فلسطين، أرض آبائه وأجداده، وحافظ خلالها على هويته الوطنية وعلى حقه الراسخ في تقرير المصير. وعلى الرغم من الظلم التاريخي الذي وقع على شعبنا الفلسطيني منذ النكبة عام 1948، والاحتلال الإسرائيلي، غير الشرعي منذ العام 1967 والذي طال أمده، وما عاناه من حرمان من حقه في تقرير المصير والاستقلال، الا انه تمسك وما زال متمسكاً بحقوقه كافة، التي كفلتها له المواثيق, والقرارات الاممية من قرار 181(1947)، وقرار 194 (1948)، وقرارات مجلس الامن 242 (1967)، و338(1973)، وصولاً للقرار 2334 (2016).

كما اكدت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، ~~الصادرة عن المجلس الوطني في العام 1988~~، والتي تعتبر بمثابة وثيقة دستورية ~~تأسيسية~~، على التزام دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وان دولة فلسطين هي للفلسطينيين، أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تُصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظامٍ ديمقراطيٍ برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل.

اليوم، ونحن امامكم، ندرك تماماً بأن الاحتلال والحقوق أمران متناقضان لا يمكن ان يجتمعا، إذ لا بد من انهاء الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي طويل الامد, وتفكيك نظام الابارتهايد, الفصل العنصري, حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه كافة بما فيها تلك التي التزمت بها دولة فلسطين بكافة مؤسساتها، كما اننا نؤكد بأننا سنستخدم كافة السُبل والأدوات الدولية لإنهاء هذا الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي.

السيدات والسادة الكرام،

انضمت دولة فلسطين في العام 2014 الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة الى العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي دون اي تحفظات، وذلك تعبيراً وتأكيداً من دولة فلسطين على احترامها وايمانها بمبادئ وروح القانون الدولي. وعقب انضمامها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية تم تشكيل بقرارٍ من سيادة الرئيس اللجنة الوطنية الدائمة على المستوى الوزاري برئاسة وزارة الخارجية, لتنفيذ التزاماتنا بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية, وبعضوية مجموعة من المؤسسات الوطنية بالإضافة الى الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بصفة مراقب. وكذلك انبثق عن هذه اللجنة، لجنة خبراء تشرف على إعداد التقارير الرسمية لدولة فلسطين بما فيها التقرير محل النقاش اليوم، وكذلك انبثق عن هذه اللجنة لجنة لمواءمة التشريعات الوطنية، وهي تقوم الان في دراسة التشريعات الوطنية الفلسطينية، للتأكد من مواءمتها مع التزامات دولة فلسطين الدولية، ووضعت امامها العديد من هذه القوانين لاسيما مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، وقانون الجرائم الالكترونية، قانون العمل، ومشروع قانون العقوبات.

حيث شكلت عملية اعداد التقارير نقطة انطلاقٍ لدولة فلسطين لإعادة تقييم اوضاعها الداخلية من حيث مواءمتها لمعايير حقوق الانسان، حيث تم اشراك المجتمع المدني في عملية التشاور, ونقاش التقارير, والتي تتناول في مجملها مختلف الاختصاصات والقطاعات الحكومية، فقد وفرت هذه العملية الفرصة لأن نقوم بمراجعة القوانين النافذة, والاجراءات والتدابير، والتي كثيراً منها ورثتها دولة فلسطين من الحقبات التاريخية المتعددة التي مرت على فلسطين، من الحقبة العثمانية وصولاً الى الاحتلال البريطاني، كذلك في فترة ادارة الاشقاء في الأردن ومصر، ووصولاً الى الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي, والان القوانين الموجودة التي تم اعتمادها من المجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي هذا الخصوص يشرفني ان أطلعكم على اهم الإنجازات التي قامت بها دولة فلسطين خلال الأعوام السابقة، ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- تم نشر احكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة الى 11 اتفاقية من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني في الجريدة الرسمية، وبهذا أصبحت جميع هذه الاتفاقيات جزءاً من التشريع الوطني الفلسطيني؛

- كجزء من تضافر الجهود الدبلوماسية والفنية التي تبذلها دولة فلسطين جاهدة للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني كافة وحمايتها بما فيها الحقوق الثقافية، أصدرت لجنة التراث العالمي بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 2023 خلال دورتها ال 45 والتي انعقدت في الرياض/المملكة العربية السعودية قراراً بإدراج مدينة اريحا القديمة/ تل السلطان على قائمة التراث العالمي. وبهذا تصبح عدد مواقع التراث العالمي في فلسطين خمسة مواقع؛

- عملت دولة فلسطين على تسجيل فن التطريز الفلسطيني من حيث ممارسات ومهارات ومعارف وطقوس كتراث فلسطيني خالص في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي الانساني في منظمة اليونسكو، ومن جملة مساعي دولة فلسطين لحماية التراث الفلسطيني بما فيها التزوير والسرقة من الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، ونعمل على تثبيت حقوقنا الثقافية في المنظمات الدولية، وحالياً نسعى لتسجيل الدبكة الشعبية الفلسطينية على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي؛

- يتم الان العمل على إعداد مجموعة من الخطط الاستراتيجية لتنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن لجان المعاهدات الدولية، بحيث تحدد هذه الخطط التزامات دولة فلسطين الناشئة عن هذه الاتفاقيات والية تنفيذها والجهات المختصة وتحديد سُبل تفعيل وتجسيد هذه الحقوق في التشريعات والسياسات الفلسطينية، وربطها بالخطط الوطنية بمؤشرات حقوق الانسان وأهداف التنمية المستدامة 2020-2030؛

- عملت حكومة دولة فلسطين خلال السنوات الماضية بدعم من مكتب المفوض السامي لحقوق على انشاء قاعدة بيانات وطنية للاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت اليها دولة فلسطين، بحيث تتضمن جميع التقارير الدولية والتوصيات الختامية الصادرة عن اللجان التعاقدية، بهدف تسهيل وصول العاملين في الوزارات والمؤسسات الرسمية الى هذه الاتفاقيات ورفع الوعي والمعرفة بالتزامات دولة فلسطين، مما يسهل دمج احكام هذه الاتفاقيات في المنظومة الوطنية بشكلٍ شمولي؛

- أطلقت دولة فلسطين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد ( 2023-2030) باعتبارها أحد أهم التحديات التي تواجه العدالة الاجتماعية والمساواة القائمة والمستجيبة للنوع الاجتماعي للتمتع الفعلي بالحقوق والحريات، علماً بأن فلسطين في هذا المجال تعتبر الدولة العربية الأولى التي تعتمد هذا النهج؛

- تشمل الخطوات الهامة التي تتخذها دولة فلسطين لخفض نسب البطالة والفقر، توفير مشاريع مدرة للدخل ضمن برنامج التمكين الاقتصادي وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث عملت وزارة التنمية الاجتماعية بالشراكة مع المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي على تنفيذ مشروع تمكين خاص للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن مكون القروض الحسنة والذي يستهدف 90 مشروعاً بسقف تمويل 10 آلاف دولار؛

- بلغت نسبة النساء اللواتي تم انتخابهنَ وتعينهنَ في الانتخابات المحلية 2022/2021 نحو 21% ، وأن نسبة النساء من أعضاء المجلس المركزي تشكل حوالي 23%، و19% من أعضاء المجلس الوطني، و12% من أعضاء مجلس الوزراء هنَ نساء، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ، 1% من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء، أما عن ادارة مجلس الغرف

التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت 1% فقط من النساء، وحوالي 19% نسبة السيدات العاملات في القضاء، وبلغت نسبة النساء أعضاء النيابة 18%؛

- تم العمل على اعداد مسودة قانون حديث "لمنع الاتجار بالبشر"، من قبل فريق يتكون من المؤسسات الرسمية والأهلية ومجتمع مدني، بحيث يتواءم مع احكام الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة. وهي الان امام مجلس الوزراء من اجل تشديد العقوبة على جريمة الاتجار البشر وتعريف هذه الجريمة، التي يتم تشديدها في حال وقعت ضد امرأة او طفل او شخص ذوو إعاقة؛

- تعمل دولة فلسطين على ملف الامن الغذائي بما فيها انشاء صوامع خاصة للقمح بطاقة تخزينية كبيرة تصل قدرها الى 80 ألف طن؛

- تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2021-2025 والتركيز على خلق فرص عمل متساوية للنساء والشباب"؛

- عملت الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على اعداد مسودة قانون ضمان اجتماعي معدل جديد وفق دراسة اكتوارية مالية جديدة استجابةً للحراك الجماهيري الذي طالب بتعديل منافع التأمينات الاجتماعية، وتم بعدها طرح مسودة القانون للنقاش والحوار المجتمعي وذلك في إطار تعزيز ومأسسة الحماية الاجتماعية؛

- تم تشكيل لجنة فنية لمتابعة موضوع أسرلة التعليم في القدس برئاسة وزارة الخارجية والمغتربين وعضوية مجموعة من الوزارات المختصة وخاصة وزارة التربية والتعليم، وذلك لمواجهة الحملة الشرسة التي تشنها حكومة الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري على منظومة التعليم الفلسطينية وخاصة في مدينة القدس المحتلة، والتي تحاول ان تشوه وتغير المنهاج الوطني الفلسطيني .

السيدات والسادة،

ان تعهد دولة فلسطين بالايفاء بالتزاماتها القانونية المترتبة على انضمامها الى الاتفاقيات والمنظمات الدولية، لا يعفي بأي شكل من الاشكال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من التزاماتها ومسؤولياتها كقوة قائمة بالاحتلال، وفق أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للحقوق الإنسان، وعلى النحو الذي نصت محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري الصادر عنها عام 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة . حيث ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنتهك كافة هذه الحقوق الخاصة بأبناء الشعب الفلسطيني، وترسخ نظاماً من "الابارتهايد" في ارض دولة فلسطين، وهذا ما اكدت عليه العديد من التقارير الدولية والأممية.

وفي هذا الصدد، ارغب بأن اوجز لحضراتكم بعض من الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد ارضنا وشعبنا، وقبل ذلك اود ان اطلعكم على التصريحات العنصرية لاحد وزراء الحكومة الإسرائيلية، وهو بن غفير، احد المستعمرين المستوطنين الارهابيين الذي قال قال " ان حقه وحق عائلته في الحركة في الضفة الغربية يفوق ويسبق حق العرب، وآضاف: هذه هو الواقع، هذه هي الحقيقة، حقي في الحياة يسبق حقكم" أي حق أبناء الشعب الفلسطيني، وهذا اسس النظام العنصري الاستعماري الإسرائيل . والانتهاكات وبعضها:

- يعتبر عام 2023 العام الأكثر دموية بالنسبة للشعب الفلسطيني منذ أن بدأت الأمم المتحدة بالتسجيل منذ العام 2005. فقد قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واعدمت بدم بارد وحرمان للحق بالحياة أكثر من 209 فلسطيني، من بينهم أكثر من 47 طفلاً؛ بالاضافة الى 570 هجومًا إرهابيًا من المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين– أي بمعدل 95 هجومًا شهريً.
- وفي النصف الأول من عام 2023 فقط، اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل غير قانوني أكثر من 3800 فلسطيني، من بينهم 568 طفلا، ووضعت أكثر من 860 تحت الاعتقال الإداري التعسفي؛
- يسعى الاحتلال الاسرائيلي الى تشويه الاقتصاد الفلسطيني وإجباره على التراجع في مجاليّ الزراعة والصناعة. خاصة ان هذه قضايا تعنى بها احكام العهد الذي ننظر به اليوم؛
- يستمر في جريمته بالتطهير العرقي في القدس، خاصة باستمراره بهدم البيوت والمنازل وسحب الإقامات ولم الشمل ومصادرة الهويات، ومنع وصول الخدمات الأساسية الى المدارس في مدينة القدس وغيرها من المؤسسات الوطنية الفلسطينية وكذلك إقامة الحواجز التي تحرم أبناء شعبنا من الوصول إلى مؤسساتهم ومساجدهم وكنائسهم ومدارسهم ومستشفياتهم؛
- هناك نحو 37% من القرى الفلسطينية التي تعتمد على الزراعة ويمر بها الجدار وأصبحت دون أي مصدر اقتصادي، لأن الزراعة تشكل المورد الرئيس للدخل وتأمين متطلبات العيش في القرى الفلسطينية ونتيجة لاستيلاء، إسرائيل، على أراضي الشعب الفلسطيني بطرق غير شرعية، وكذلك تستولي على الموارد الطبيعية وغيرها من موارد أبناء شعبنا؛
- تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بسرقة ما قيمته أكثر من 600 مليون شيكل شهرياً من أموال المقاصة بشكل غير شرعي، والتي تجبيها لصالح دولة فلسطين من الإيرادات الضريبية نتيجة لتحكمها بالمعابر وغيرها، وهو مما يعيق بشكل تام التنمية وقدرة الحكومة الفلسطينية على تقديم خدماتها ودفع رواتب الى الموظفين والموظفات مما ينعكس بشكلٍ مباشر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- ارتفاع نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، نتيجةً لممارسات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وإجراءاتها وسياساتها الاستعمارية العنصرية المستمرة الرامية بدءً من القيود المفروضة على الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتقييد التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية وجميع مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة مع بعضها البعض، وصولاً إلى سياساتها الرامية إلى تفتيت الاقتصاد الفلسطيني؛ وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية فضلاً لرفعها لتكاليف النقل والإنتاج على سكان فلسطين.

- هناك حصاراً غير قانوني لقطاع غزة منذ اكثر من 16 عام، يصاحبه انتهاكات لحقوق أبناء شعبنا في القطاع ، مما يعيق الحياة والامن الغذائي لأبناء الشعب الفلسطيني بسبب هذا الحصار غير القانوني على قطاع غزة وكذلك يحرم أبناء شعبنا من الوصول الى العلاج بحيث لا يستطيعون مغادرة قطاع غزة، وهناك العديد من الحالات الذين يستشهدون بشكل يومي بسبب عدم حصولهم على الحق في الصحة ووصولهم الى المرافق الصحية ؛

- خسائر قطاع غزة الاقتصادية الناتجة عن عقد من الاحتلال والحصار الإسرائيلي تخطت ال 16,5 مليار دولار, بناء على تقرير الاونكتاد.

- الهدم وتدمير المنازل، يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في السكن الملائم والعيش بكرامة وأمان يخلق لهم بيئة قهرية قسرية من اجل التهجير القسري وخاصة في منطقة القدس وحولها؛ وارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين جرائم حرب أخرى، تمثلت في هدم أكثر من 529 منزلا ومبنى، بما في ذلك المدارس( اكثر من 75 مدرسة)، وتهجير 930 فلسطينيا، من بينهم 426 طفلا.

- تستهدف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المؤسسات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني في دولة فلسطين، بهدف إسكات وتقويض عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية المستقلة في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني، وخاصة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، فتتنوع اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على مؤسسات المجتمع المدني والناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الانسان، من خلال الاقتحامات المتكررة لمقرات المؤسسات والعبث بمحتوياتها وتخريبها ومصادرة الملفات، والاعتقالات المتكررة للعاملين في هذه المؤسسات والمدافعين عن حقوق الانسان. أصدرت سلطة الاحتلال قراراً يقضي بتصنيف ستة منظمات حقوقية رائدة كـ"منظمات إرهابية"، مما يعني حظر عملها وجعلها عرضة للانتقام والاعتداء الوشيك من قبل سلطة الاحتلال،

- منذ العام 2000-2020 قدرت الخسائر الاقتصادية بحوالي 50 مليار دولار، وهذا يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية و 2.5 ضعف الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في العام 2020.

- علاوة على ذلك فإن مساهمة المستوطنات الإسرائيلية واحتلال القدس الشرقية من الاقتصاد الإسرائيلي تقدر بـ 41 مليار دولار بالسنة، وهذا يشكل تقريبا 3 أضعاف ال الناتج المحلي الفلسطيني ( متوسط الفترة 2000-2020). ولجميع الفترة بشكل تراكمي تبلغ 840 مليار دولار للفترة من 2000-2020.

وفي ختام كلمتي، نود ان انهاء الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي اساس لاعمال حقوق الشعب الفلسطيني, وانه مخالف لكافة احكام العهد الدولي, ومع ذلك, فان نعيد التأكيد لكم بعد كل هذا ما تقدمناه لكم من حقائق ودلائل اولاً على التزام دولة فلسطين وانفتاحها التام في هذا الحوار البناء واستعدادنا لتقديم كافة البيانات من اجل تنفيذ احكام هذا العهد، وبذلك أتقدم لكم جميعاً بالشكر الجزيل على حسن استماعكم ونحن جاهزون للاستماع الى اسئلتكم وملاحظاتكم.

وشكراً جزيلا